دور التواصل الاكتواري المعاصر في تحديد مخاطر التأمين لعُمان والدول المغاربية

أ. د. جمعة محمود عباد
قسم التمويل والمصارف
كلية إدارة المال والأعمال - جامعة آل البيت
المملكة الأردنية الهاشمية

عمر محمد شديفات
محاضر غير متفرغ
الجامعة الهاشمية
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

قام الباحثان بدراسة قطاع التأمين في سلطنة عُمان بعد أن تم التعرف على أهم الأسس التي تقوم عليها الدراسات الاكتوارية في السلطنة للتوصل إلى دور التواصل الاكتواري الذي يهدف إلى التنسيق والتعاون المشترك بين الدول العربية لفحص الوضع المالي لواقع قطاع التأمين العربي مقارنة بالبلدان الأخرى، ودور التواصل الاكتواري المعاصر لتلك الشركات، وبيان المخاطر التي قد يتعرض له قطاع التأمين، وجاءت الدراسة - أيضًا - للتعرف على واقع قطاع التأمين في الدول المغاربية، وماهية المخاطر التي قد يتعرض لها، وكيفية التقليل من حدة تلك المخاطر. حيث جاءت مشكلة الباحثَين من المؤشرات المالية للشركات التي تمارس نشاط التأمين، أو إعادة التأمين التي يمكن من خلالها تحديد نوع الخطر، لكن لا يمكن تحديد مقدار هذا الخطر وزمن وقوعه. لذلك قام الباحثان بوضع فرضيات لهذه الدراسة تمثلت في الفرضية الرئيسة التي تنص على أنه «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التواصل الاكتواري المعاصر ومخاطر التأمين». وتوصل الباحثان في هذه الدراسة إلى النتائج التي كان من أهمها أن الأقساط المكتتبة في سلطنة عُمان في ارتفاع مع مرور الزمن، وهذا مؤشر إلى ارتفاع درجة الخطورة. وقد ختم الباحثان الدراسة بتوصيات كان من أبرزها أن تقوم الشركات المحلية في السلطنة باستحداث قسم مختص بالدراسات الاكتوارية، وذلك للتوسع في رقعة أنشطة التأمين، دون اللجوء إلى إنشاء دراسات خارجية مقابل مبالغ مالية مرتفعة أو استقطاب خبراء تأمين لدراسة مدى كفاية التغطية المالية في استحداث نشاط تأميني جديد.

الكلمات المفتاحية: *التواصل الاكتواري المعاصر، مخاطر التأمين، قطاع التأمين العربي.*

المقدمة

شهدت الدول العربية خلال القرن الأخير تخصصات حديثة تداول ذكرها بين الباحثين والدارسين، ومن هذه التخصصات الدراسات الاكتوارية التي تدرس المخاطر المستقبلية للمنشأة، وقد عرَّف المتخصصون الخبير الذي يقوم بهذه الدراسات ويدعى بالخبير الاكتواري أنه: رجل الأعمال المحترف في تحليل النتائج المالية للخطر (Society of Actuaries) (SOA). لذلك تقوم كل دولة عربية بإجراء دراسة اكتوارية على الأقل كل خمس سنوات، الهدف منها معرفة الوضع المالي للمنشآت خلال السنين القادمة. وقد قام الباحثان بتسليط الضوء على قطاع التأمين في سلطنة عُمان لكي يتم التعرف على أهم الأسس التي تقوم عليها الدراسات الاكتوارية في السلطنة؛ للتوصل إلى دور التواصل الاكتواري الذي يهدف إلى التنسيق والتعاون المشترك بين الدول العربية؛ لفحص الوضع المالي لواقع قطاع التأمين العربي مقارنة بالبلدان الأخرى. إن الأزمة المالية العالمية التي شهدها قطاع التأمين في العالم- وخاصة في الدول العربية- أثرت وبشكل مباشر على هذا القطاع، حيث تم إعلان إفلاس العديد من شركات التأمين في العالم إثر هذه الأزمة التي أتت من غير إنذار سابق.

* تم استلام البحث في يونيو 2016، وقبل للنشر في فبراير 2017.

© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2019، ص ص 29- 48، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2019.34632

إن من العناصر الإيجابية- بحسب رأي الباحثَن- التي تساهم في تطوير قطاع التأمين في سلطنة عُمان والدول المغاربية هو اتفاق الدول العربية على إنشاء قاعدة بيانات لقطاع التأمين العربي؛ لذلك قام الاتحاد العام العربي للتأمين في عام 2010 بالموافقة على اختيار المملكة الأردنية الهاشمية لتكون بنك معلومات للتأمين العربي بشكل رئيس لشركات التأمين في البلدان العربية؛ لما قام به الاتحاد الأردني لشركات التأمين وأعضائه من جهود متواصلة ومكثفة في مقره للوصول إلى هذه المرحلة. وسوف يتولى الاتحاد الأردني لشركات التأمين مهام البدء بتصميم وبناء بنك المعلومات؛ لتقوم الجهات الرسمية المسئولة عن قطاع التأمين في كل دولة بشكل دقيق بإيداع معلومات وإحصائيات وبيانات التأمين في بنك معلومات التأمين العربي- ومركزه الاتحاد الأردني لشركات التأمين- ليتسنى للدول الأعضاء والشركات العالمية وللقراء والباحثين والدارسين الرجوع إلى تلك القاعدة، واستخراج معلومات وبيانات قطاع التأمين للدول العربية لتطوير وتحديث أبحاثهم ودراساتهم؛ للوصول إلى واقع قطاع التأمين في الدول العربية بشكل عام، وسلطنة عُمان بشكل خاص؛ للمساهمة في إجراء دراسات اكتوارية لكل دولة على حدة، وللدول العربية مشتركة؛ لتحديد مخاطر التأمين لسلطنة عمان مقارنة بالدول الأعضاء. إن عملية تحديد مخاطر التأمين لها أهمية كبيرة في معرفة ما إذا كانت هذه المخاطر تؤثر بشكل مباشر على قطاع التأمين أم لا، وماهية الوسائل والأدوات التي يمكن من خلالها معالجة هذه المخاطر والتقليل منها. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبين دور التواصل الاكتواري المعاصر في تحديد مخاطر التأمين، حيث يتضمن هذا البحث عدة فصول كما يلي:

الفصل الأول: التواصل الاكتواري المعاصر... قام الباحثان في هذا الفصل بعرض التعريفات والمصطلحات الخاصة بالدراسات الاكتوارية وما يتعلق بها في الجانب التأميني.

الفصل الثاني: مخاطر التأمين... حيث يتضمن هذا الفصل مبحثين كالتالي:

- المبحث الأول: مخاطر التأمين في سلطنة عُمان، حيث قام الباحثان في هذا المبحث بتوضيح مخاطر التأمين من حيث العوامل المؤثرة على قطاع التأمين، وماهية الوسائل التي تعمل على التقليل من حدة الخطر لشركات التأمين في سلطنة عُمان.
- المبحث الثاني: مخاطر التأمين في الدول المغاربية، حيث يتضمن هذا المبحث عرضًا موجزًا عن قطاع التأمين في الدول المغاربية وماهية المخاطر التي قد يتعرض لها وكيفية الوقاية من تلك المخاطر.

الفصل الثالث: مناقشة وتحليل النتائج واختبار الفرضيات.

أهمية الدراسة

تتمركز أهمية الدراسة حول التعرف على الدراسات الاكتوارية في العصر الحديث وما أهمية هذه الدراسات في التقليل من مخاطر التأمين وخاصة في شركات التأمين العُمانية. حيث شهد قطاع التأمين تأثيرًا واضحًا بسبب الأزمة المالية العالمية التي عملت على تغيير سياسة التأمين إلى أن وصل الأمر بتغيير السياسة النقدية للمصارف، مما أدى إلى تعثر شركات التأمين الكبرى عالميًا، وقد انعكس ذلك على شركات التأمين المتوسطة والصغيرة. وتأتي أهمية هذه الدراسة- أيضًا- من أهمية قطاع التأمين العُماني ودوره الرافد في زيادة الاقتصاد الوطني واستقطاب الأيدي العاملة؛ لذلك يمتاز هذا القطاع بالنشاط الملاحظ، وتأثره بالمتغيرات الخارجية، وخاصة الأنشطة المالية المتعلقة بشركات إعادة التأمين.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، حيث قد تتعرض شركات التأمين في سلطنة عُمان إلى مخاطر عدم السداد، وهو ما يقود الشركة إلى تعثر مالي، من المحتمل أن يقودها إلى أن تشهر إفلاسها لعدم مقدرتها على معالجة هذا التعثر، فتتأثر أنشطتها التأمينية بشكل عام.

لذلك يتم من هنا معرفة دور التواصل الاكتواري المعاصر في تحديد مخاطر التأمين التي تتعرض لها الشركات وكيفية الوقاية والتقليل منها؛ لكي يستطيع قطاع التأمين ممارسة نشاطه بعيدًا عن المخاطر المالية التي من المحتمل أن تُعرِّض كثيرًا من شركات التأمين للخطر، وهذا يقود قطاع التأمين إلى التعثر المالي.

أهداف الدراسة

نظرًا لتعدد شركات التأمين في سلطنة عُمان وممارسة أنشطتها المختلفة في قطاع التأمين، فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على دور التواصل الاكتواري المعاصر لتلك الشركات، وبيان المخاطر التي قد يتعرض له قطاع التأمين، وجاءت الدراسة- أيضًا- للتعرف على واقع قطاع التأمين في الدول المغاربية وماهية المخاطر التي قد يتعرض لها وكيفية التقليل من حدة تلك المخاطر.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما يلي:

- التعرف على الدراسات الاكتوارية وواقع تطبيقها في سلطنة عُمان.
- بيان دور التواصل الاكتواري في التقليل من حدة المخاطر لقطاع التأمين العُماني.
- التعرف على مدى إجراء دراسة اكتوارية دورية للدول المغاربية.
- معرفة مدى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في التقليل من حدة الخطر لقطاع التأمين.
- بيان مدى كفاية التواصل الاكتواري المعاصر في زيادة أنشطة قطاع التأمين في الدول المغاربية.
- التعرف على مدى العلاقة بين التواصل الاكتواري المعاصر وأرباح شركات التأمين.

مشكلة الدراسة

على الرغم من تعدد مخاطر شركات التأمين، ولكن لا يوجد خطر إلا وله أداة قياس تُمَكِّن من التنبؤ بوقوعه ومدى تأثيره على الشركات. والدراسات الاكتوارية هي من المقاييس التي يمكن التنبؤ عن طريقها عن مدى حدة الخطر في شركات التأمي، وهذه الدراسات هي التي تحدد لنا مقدار الخطر والمدة الزمنية التي تؤثر فيها على قطاع التأمين، وكذلك المؤشرات المالية للشركات التي تمارس نشاط التأمين أو إعادة التأمين التي يمكن من خلالها تحديد نوع الخطر، لكن لا يمكن تحديد مقدار هذا الخطر وزمن وقوعه. من هنا جاءت الدراسات الاكتوارية التي ستبين لنا كيفية تحديد مقدار الخطر، وزمن وقوعه، ومدى أهمية التواصل الاكتواري المعاصر في تحديد هذه المخاطر والتقليل منها؛ وذلك لوضع الحلول المناسبة في مواجهة المخاطر المستقبلية. ويمكن تلخيص هذه المشكلات بالتساؤلات التالية:

- هل توجد علاقة بين وثائق التأمين ومخاطر التأمين؟
- هل توجد علاقة بين الأقساط المكتتبة ومخاطر التأمين؟
- هل توجد علاقة بين التعويضات التحميلية ومخاطر التأمين؟
- هل توجد علاقة بين العمولات وتكاليف الإنتاج ومخاطر التأمين؟
- هل توجد علاقة بين المصروفات الإدارية والعمومية ومخاطر التأمين؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين التواصل الاكتواري المعاصر ومخاطر التأمين.

وتندرج من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

أولاً: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وثائق التأمين ومخاطر التأمين.

ثانيًا: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأقساط المكتتبة ومخاطر التأمين.

ثالثًا: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعويضات التحميلية ومخاطر التأمين.

رابعًا: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمولات وتكاليف الإنتاج ومخاطر التأمين.

خامسًا: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المصروفات الإدارية والعمومية ومخاطر التأمين.

التعريفات الإجرائية:

1- **الخطر:** هو الخسارة المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع خطر معين (الهانسي وآخرون، 1992).

2- **الدراسات الاكتوارية:** دراسات تقوم على التنبؤ في المستقبل, والوقاية من المخاطر (Atkinson, etal.,2000).

3- **التأمين:** هو وسيلة أو نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشآت من الخسائر المادية المحتملة الناشئة عن تحقق الأخطار المؤَمَن منها (عبدربه، 2002/2003).

4- **عقد التأمين المؤقت:** اتفاق بين المؤَمَن له, من جانب, والهيئة المصدرة للعقد, من جانب آخر, تتعهد فيه الهيئة المصدرة بدفع مبلغ التأمين إلى المستفيد المحدد في العقد في حالة وفاة المؤَمَن عليه بشرط حدوثها خلال مدة العقد، وذلك مقابل قيام المؤَمَن له بدفع الأقساط الخاصة بالعقد في مواعيدها (عبده، 1994).

5- **التواصل الاكتواري:** إجراء دراسات تأمينية مشتركة لأكثر من دولتين بهدف تحليل المخاطر والتوصل إلى وضع الاستراتيجيات المستقبلية للتقليل من حدة هذه المخاطر (حسب رأي الباحثين).

نموذج الدراسة:

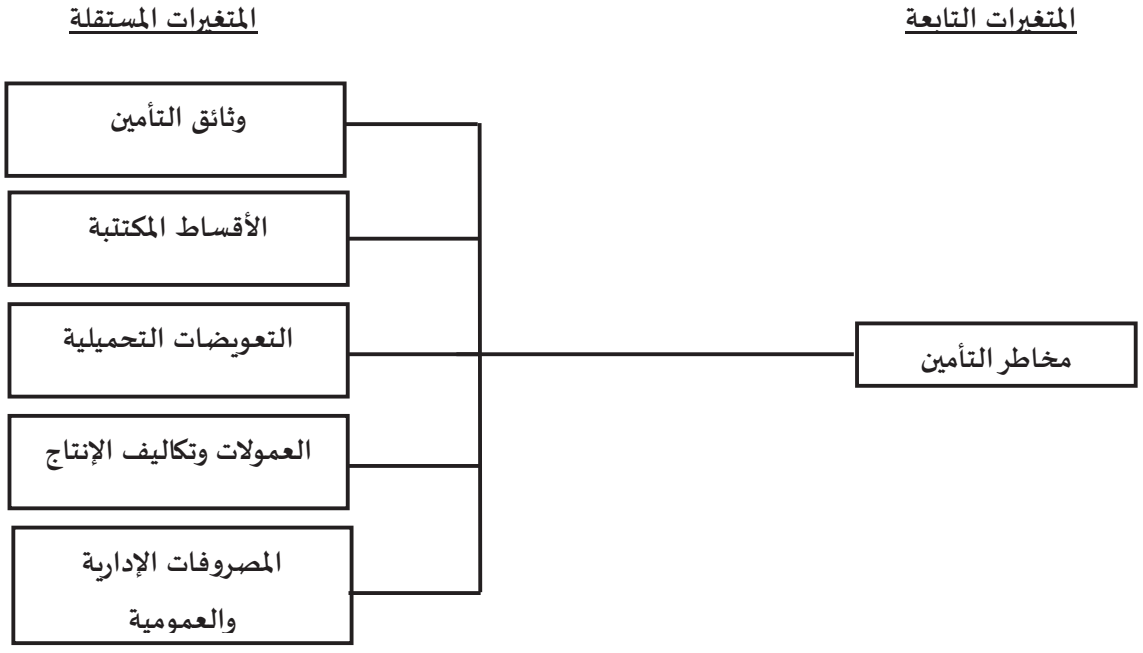

منهجية الدراسة:

أ- **أسلوب الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوبين من أساليب البحث العلمي:

1- الأسلوب النظري: وذلك بمراجعة الكتب والبحوث العربية والأجنبية والمقالات ذات الصلة بموضوع الدراسة، لتحديد الإطار النظري والتعرف على أهم الدراسات التي صدرت بهذا الموضوع.

2- أسلوب الدراسة الميدانية: حيث قام الباحثان بتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع الدراسة وذلك لإجراء التحاليل للوصول إلى النتائج المرجوة من موضوع الدراسة.

ب- **مجتمع الدراسة وعينتها:**

1- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين في سلطنة عُمان والمدرجة في الهيئة العامة لسوق المال العُماني.

2- عينة الدراسة: قام الباحثان بدراسة عينة شملت شركات التأمين في سلطنة عُمان حيث تم تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع الدراسة لاختبار الفرضيات الموضوعة قيد البحث. والجدول التالي يبين ملخص عن هذه الشركات كما يلي:

جدول رقم (1)

أسماء الشركات		
الرقم	**الشركات الوطنية**	**الشركات الأجنبية**
1	شركة التأمين الأهلية	شركة التأمين العربية
2	الشركة العمانية المتحدة للتأمين	شركة النسر للتأمين
3	شركة ظفار للتأمين	شركة التأمين الايرانية
4	شركة مسقط للتأمين على الحياة	شركة اكسا للتأمين
5	الشركة العمانية القطرية للتأمين	الشركة الهندية الجديدة للتأمين
6	شركة الصقر للتأمين	الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة
7	شركة المدينة الخليجية للتأمين	شركة تشارتس ميمسا للتأمين
8	شركة رويال وصن اللاينس -عمان	شركة عمان للتأمين
9	الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام	شركة الضمان اللبنانية
10	شركة الرؤية للتأمين	شركة المشرق العربي
11	شركة مسقط للتأمين	التأمين على الحياة (العالمية)
12	----------	التأمين العربية السعودية

المصدر: الهيئة العامة لسوق المال، مؤشرات سوق التأمين في سلطنة عُمان2008-2009، سلطنة عُمان، 2010، ص33-36.

حيث قام الباحثان باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS، وذلك للوصول إلى نتائج الدراسة باستخدام الاختبار الإحصائي ANOVA، وقيمة اختبار (t) الجدولية، و(Sig) الدالة الإحصائية، حيث تم إيجاد جميع الدلائل الإحصائية لعينة الدارسة، ثم التوصل إلى النتائج المرجوة من البحث، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

الدراسات السابقة

- **دراسة الحاج طاس (1989)**: قامت هذه الدراسة على قياس أداء المؤَمِن في تأمين الأضرار، حيث ركز الباحث على القانون الجزائري في عرض للمواد التشريعية، وبيان لأهمية تأمين الأضرار، وما ينتج عنه من تعويض للضرر، وكيف يكون أداء المؤَمِن نحو تلك الأضرار، وجاءت أهمية هذه الدراسة من أهمية تأمين الأضرار في الجزائر بعدما بيَّن الباحث أن التغيير في التشريعات قد يُلحق الضرر بأداء المؤَمِن، مما ينعكس أثره على تأمين الأضرار. وتوصل الباحث إلى أنه مع زيادة أعداد السكان سيزداد تأمين الأضرار، وبذلك سيتغير أداء المؤَمِن، وهذا له آثار سلبية على تأمين الأضرار ليختم بحثه بتوصيات حول تأمين الأضرار، منها تعديل بعض البنود مما ينسجم مع تأمين الأضرار.
- **دراسة الغيلاني (1995)**: قام الباحث من خلال دراسته بعرض الأنشطة المالية التي تمارس في سوق مسقط للأوراق المالية، حيث قدم شرحًا موجزًا عن سوق مسقط للأوراق المالية، وماهية الأدوات المتبعة في السوق للحفاظ على كفاءته. ثم انتقل الباحث إلى تحليل المعلومات الواردة في سوق مسقط المالي، فتوصل إلى أن يقوم السوق بالأخذ بسياسات نقدية حديثة لكي يتمكن من مواجهة المخاطر المالية، خاصة مع التقلبات الاقتصادية المستمرة. وتوصل الباحث إلى أنه بالرغم من كفاءة سوق مسقط للأوراق المالية، لكن عليه أن يستحدث سياسات نقدية لزيادة الأنشطة المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار تغطية المخاطر الناتجة عن الأوراق المالية.
- **دراسة اللواتي (1996)**: تناولت هذه الدراسة عدة أسس رئيسة في الاقتصاد العماني، حيث ركز الباحث على

سوق مسقط للأوراق المالية، وبين أن هذا السوق يعتبر من أهم الأنشطة المالية في عُمان لرفد الاقتصاد الوطني نحو الازدهار، ومن خلال الدراسة وضح الباحث أن هذا السوق يدعم القطاعات المختلفة بأوراق مالية طويلة الأجل، ويساهم في هذا السوق بعض المصارف التجارية والشركات المتنوعة، إلى أن أثبت أن سوق مسقط ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني العُماني لفترات طويلة الأجل، وفتح استثمارات مالية على المدى البعيد، مما يحقق أفضل عائد للسوق لزيادة الناتج المحلي. وتوصل الباحث- أيضًا- أن سوق مسقط للأوراق المالية لا غنى عنه، لكونه يمثل جزءًا من الناتج المحلي الذي يعزز التمويل طويل المدى؛ للتوصل إلى ازدهار مستمر في الاقتصاد العُماني.

- **دراسة شربتجي (1999):** من خلال هذه الدراسة قدم الباحث أسلوب قياس بعض المؤشرات الخاصة بقطاع التأمين، التي تعكس حجم الطلب في هذا السوق، حيث اعتمد الباحث في دراسته على مؤشرين: الأول: تغلغل التأمين، ويقيس هذا المؤشر مدى أهمية نشاط التأمين بالنسبة إلى حجم الاقتصاد. والثاني: مؤشر كثافة التأمين، ويقيس حصة الفرد من إجمالي أقساط التأمين. ثم توصل الباحث إلى قياس وتحليل أهم المحددات التي تؤثر على سوق التأمين من جانب الطلب المتمثل في التأمينات العامة وتأمينات الحياة، من خلال إظهار أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الطلب لخدمات التأمين.
- **دراسة دريباتي (2006):** تناولت هذه الدراسة كيفية إجراء الدراسات الاكتوارية لصناديق التقاعد العامة، حيث قدم الباحث آلية تقدير الراتب التقاعدي في كل صندوق تقاعدي، وارتباط هذه الآلية بمدى توافر بيانات إحصائية عن تاريخ عمل الصندوق، ثم بيَّن الباحث- بعد ذلك- أهمية احتفاظ صناديق التقاعد باحتياطي مستقبلي كاف للوفاء بالالتزامات التقاعدية المستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة لتجنب مخاطر الإفلاس، ثم بيَّن الباحث طرق تحديد زمن التوازن الاكتواري في المستقبل وفقًا للإحصائيات المتوافرة عن تاريخ كل صندوق تقاعدي ليصل في نهاية البحث بالتوصيات الاكتوارية ليمكن من خلالها وقاية الصندوق من حالة العجز المالي المستقبلي، والحفاظ على استمرار توازن الصندوق في الإيرادات والنفقات.
- **دراسة عبد الوهاب (2007:** تناولت هذه الدراسة أهم عناصر النظم المحاسبية في قطاع التأمين، حيث بيَّن الباحث أن أنظمة المعلومات المحاسبية لا غنى عنها في ممارسة أنشطة التأمين. وانبثقت هذه الدراسة من أهمية نظم المعلومات التي توفر الوقت والجهد في أنشطة التأمين المختلفة، خاصة في حساب معدلات الأقساط واسترجاع المعلومات والقيم الزمنية لـ»بوالص» التأمين لإجراء الدراسات التأمينية من أجل حماية قطاع التأمين من المخاطر. وأثبت الباحث أن نظم المعلومات المحاسبية لها آثار فاعلة على شركات إعادة التأمين من حيث ازدحام المعلومات وكثرتها في إعادة التأمين، مما يتيح لشركات إعادة التأمين سهولة التعامل مع الكم المحاسبي من معلومات التأمين. وتوصل الباحث إلى أنه على شركات التأمين أن تطور وتحدِّث أنظمتها المحاسبية؛ لكي تجعل المنافسة قائمة بينها في زيادة ممارسة أنشطة التأمين، والرجوع إلى المعلومات المالية في وقت قصير.
- **دراسة حسن (2001):** قام الباحث في هذه الدراسة على شرح كيفية تشكيل الاحتياطيات الرياضية، وطرق حسابها في بعض أنواع التأمين المألوف معاييرها الإحصائية، وأنواعها واستثماراتها المثلى، وإمكان استخدام الحاسوب في مجال العمليات التأمينية. قام الباحث- أيضًا- بتوضيح كيفية إعداد الاحتياطيات أثناء عمليات الجرد السنوية، كذلك ركز الباحث على عرض أفكار جديدة صائبة وتأكيدها رياضيًا أو إظهار تواجد أسس رياضية في تكوين أجزاء من مكونات العملية التأمينية. وذلك لتحقيق هدف المساهمة في إغناء- ولو بشكل جزئي- ميدان علم التأمين والدراسات التي تختص بالتأمين.

الفصل الأول - التواصل الاكتواري المعاصر

ظهر في الدول العربية مصطلح جديد تم تداوله بمعظم البلدان. ويتساءل الكثير من الباحثين والدارسين عن تفسيره، وما هي المهام التي يقوم بها من يلقب بذلك المصطلح، وهو «الاكتواري». وعند الرجوع إلى المعاجم لمعرفة معنى المصطلح، سنجد أنه يعني الخبير بشئون التأمين، وقد جاء هذا، حيث يقوم من يحمل لقب «اكتواري» "Actuary" - المصطلح ترجمة حرفية لكتابته باللغة الإنجليزية (قاموس البعلبكي) - ببناء وإنشاء دراسات تختص بنشاط التأمين. والهدف

من هذه الدراسات حماية قطاع التأمين من مخاطر الإفلاس والتنبؤ بما هو قادم من تقلبات في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قد تؤثر بشكل مباشر على نشاط قطاع التأمين. وقد عرَّف الباحثون «الاكتواري» بأنه الشخص الذي يحلل الأعمال المهنية والعواقب المالية للخطر، حيث يقوم باستخدام علوم الرياضيات والإحصاء والمالية من الناحية النظرية لدراسة الأحداث لمستقبل مجهول، وخاصة تلك التي تهم برامج التأمين والمعاشات. إنه يعمل على تقييم احتمالات تلك الأحداث، وتصميم وسائل خلاقة للحد من احتمالات وخفض التأثير السلبي للأحداث التي وقعت فعلاً (Society of Actuaries - SOA). لذلك أصبحت الدراسات الاكتوارية من أهم الدراسات في سلطنة عُمان، خاصة لما لها من تأثير مباشر على قطاع التأمين في السلطنة في الأعوام القادمة. أما التواصل الاكتواري بحسب رأي الباحثَين فهو حماية أنشطة التأمين المختلفة في البلدان العربية من الاندثار المالي (التعثر المالي)، وذلك من خلال الدراسات المشتركة بين الاكتواريين والعمل على تطويرها. لذلك بدأ الاتحاد الأردني لشركات التأمين في تصميم قاعدة بيانات مركزها الأردن بموافقة الاتحاد العام العربي للتأمين تجمع بيانات ومعلومات جميع قطاعات التأمين في البلدان العربية؛ لتكوّن بنك معلومات الاكتواريين، بحيث يتم إنشاء الدراسات الاكتوارية وفقًا لمعلومات دقيقة لكي يتسنى للتواصل الاكتواري تحقيق أهدافه. وللتواصل الاكتواري مزايا بحسب رأي الباحثَين تتمثل بما يلي:

1- تبادل قواعد البيانات لقطاعات التأمين، مما يشجع شركات التأمين على إنشاء المزيد من الدراسات الاكتوارية.
2- معرفة إلى أي مدى وصل نشاط التأمين في البلدان العربية مقارنة مع الدول الأجنبية.
3- الحد من المخاطر، وذلك من خلال التقارير الشهرية لقطاع التأمين في البلدان العربية.
4- إنشاء جهاز رقابي مشترك لحماية أنشطة التأمين الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من مخاطر الإفلاس.

من هنا يمكننا القول: إن التواصل الاكتواري المعاصر أصبح حاجة ملحة لقطاع التأمين، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية التي تشهدها البلدان العربية في ظل الأزمة المالية العالمية.

إن من العمليات الرئيسة في تطوير وتحديث التواصل الاكتواري في البلدان العربية بحسب رأي الباحثَين- البرمجيات التي تعمل على سهولة الوصول إلى المعلومات بسرعة ودقة عالية، وبذلك يمكننا القول إن إنشاء شبكة معلومات إلكترونية تعمل على حماية قطاع التأمين من المخاطر أصبحت جزءًا من أنشطة التأمين في الوقت المعاصر، ومنه يمكن زيادة المناخ الاستثماري في أنشطة التأمين لتتمكن شركات التأمين من إجراء دراسات اكتوارية دورية من الممكن أن تصل بقطاع التأمين إلى المنافسة الدورية.

وتعتبر الدراسات التي يقدمها الخبير الاكتواري جزءًا أساسيًا من الخطط والاستراتيجيات التي يضعها قطاع التأمين للمستقبل، وخاصة في مجالات إعداد الموازنة بسبب أن التأمين يقدم فوائد عديدة للفرد والمجتمع، منها ما يلي (عبد المطلب، 1994):

1- تشجيع القيام بالمشروعات الاقتصادية المختلفة.
2- ضمان استمرار المشروعات الاقتصادية.
3- زيادة الكفاية الإنتاجية.
4- التأمين على الحياة كوسيلة للادخار.
5- تمويل المشروعات الاقتصادية.
6- تدعيم الائتمان.
7- تقديم الحلول لبعض المشكلات الاجتماعية.
8- تخفيض تكلفة المساعدات الاجتماعية.

إن نتائج الدراسات الاكتوارية تركز على إنشاء مشروعات استثمارية اقتصادية، وإعطاء الاطمئنان بالاستثمار في المشروعات، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر بأشكالها المتنوعة. وبذلك يمكن تقدير قيمة الخسائر قبل وقوع أي خطر يؤدي إلى زيادة الفجوة المالية بين الإيرادات والنفقات للشركة- ولو جزئي- خاصة في المشروعات الاستثمارية. وعلى سبيل

المثال التأمين على الحياة الذي قد يستهان بقيمة قسطه المنخفض مقابل التعويض الذي يصل في بعض الأحيان إلى آلاف الريالات إثر تحقق الخطر. ومن ذلك- أيضًا- تمويل المشروعات الاقتصادية الصغيرة والكبيرة، سواء أكان ذلك بزيادة رأس مال أو خط إنتاج جديد أو إنشاء مصنع بأكمله... إلى غير ذلك. فالتأمين هنا يحمي صاحب المشروع ويقدم له التمويل. وتوجد- أيضًا- مشكلات اجتماعية كثيرة ومتطورة، وقد تظهر مشكلات لم تكن موجودة... يحافظ على أموال المستثمرين ويحميها؟ إنها دراسات التأمين التي يتم إنشاؤها على أساس نظري وعلمي، فمن خلالها يمكن- وبكل قوة- حماية ووقاية المخاطر المستقبلية.

هنا نتوصل إلى القول بأن الدراسات الاكتوارية هي الدراسات التي تُبنى على أسس علمية ونظريات رياضية دقيقة تشمل المعلومات المالية والاقتصادية والاجتماعية للتوصل إلى تقدير المخاطر في المستقبل المجهول. وللدراسات الاكتوارية تشعبات كثيرة، منها مختصة في مؤسسات الضمان الاجتماعي "المعاشات والتقاعد والعجز"، والهندسة اللوجستية، والاستثمارات طويلة الأجل، والعديد من المجالات المختلفة. وعلى الرغم من تعدد أهداف أقساط التأمين، لكنها- أيضًا- تستثمر في مشروعات مختلفة للحصول على المزيد من الإيرادات للشركة لرفع قيمة الاحتياطي من الأموال؛ لمواجهة المخاطر بشكل دوري. من هذه الاستثمارات التنويع في أنشطة التأمين والاستثمار في المحافظ، بحيث يتم تكوين محفظة تحقق أعلى عائد في ظل أقل مخاطرة. أما في إعادة التأمين، فإن أقساط التأمين لها أهمية بالغة الخطورة في شركات إعادة التأمين. والهدف الرئيس من إعادة التأمين هو تجزئة المخاطر وتوزيعها، بحيث تتمكن الشركة من التغطية المالية للخطر.

الفصل الثاني - مخاطر التأمين

المبحث الأول- مخاطر التأمين في سلطنة عُمان:

عرَّف المتخصصون الخطر بأنه حدوث شيء غير مرغوب فيه، مما يؤدي إلى الضرر. أما في التأمين فله عدة تعريفات تتمثل فيما يلي (مختار، 1992):

1- حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها.
2- عدم التأكد من وقوع خسارة معينة.
3- فرصة وقوع خسارة.
4- إمكانية وقوع خسارة.
5- الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع حادث معين.
6- الخسارة المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع خطر معين.

ويرى الباحثان أن الخسارة لها احتمالات، وهي ليست مؤكدة الحدوث، وتتمثل في شركات التأمين بالقسط، وذلك لتَخَلِّي المشترك عن السداد، أو عجز الشركة عن التعويض وفقًا للشروط المتفق عليها بعقد التأمين، يقابل ذلك قيمة مالية متفق عليها بين الشركة وصاحب البوليصة يتم تسديدها للشركة على شكل أقساط. إن من أهم الأمور التي لا تزال شركات التأمين تبحث عن الطرائق البديلة لها لمواجهتها ومكافحتها هو عدم التوازن المالي ما بين الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة. لذلك تضع شركات التأمين على سلم الأولويات مخصصات مالية خاصة في إنشاء الدراسات الاكتوارية لمواجهة هذا الخطر. حيث تقوم هذه الدراسات بقياس درجة هذا الخطر ومدى تأثيره على الوضع المالي للشركة ووضع الخطط البديلة في معالجة وقوع مثل تلك المخاطر؛ لإبعاد الشركة عن التعثر المالي الذي قد يعرض الشركة إلى إعلان إفلاسها. لكن هناك أنواعًا لهذه المخاطر، ولكل نوع من تلك المخاطر تأثير مستقل على الشركة عن الأنواع الأخرى، بحيث يمكن مواجهته من خلال الدراسات الاكتوارية بدراسة توقعية بوقت حدوثه، ومدى استقطاب القيمة المالية في حال تحقق هذا الخطر. وعليه يمكن تقسيم مخاطر التأمين بحسب رأي الباحثَين إلى قسمين:

القسم الأول - المخاطر الزمنية التي تتمثل في الوقت، فكلما تقدمت شركة التأمين في الزمن، زادت درجة الخطورة، والسبب يعود في ذلك إلى أنه مع مرور الزمن تقترب مدة التعويض التي ستلتزم شركة التأمين بدفعها للطرف الآخر، حسب

شروط عقد البوليصة. ويقودنا هذا إلى أن صاحب البوليصة ينتظر قيمة التعويض مقابل الأقساط التي يدفعها بشكل دوري. وذلك ينعكس على شكل خطورة لشركة التأمين باقتراب موعد السداد.

القسم الثاني - هي المخاطر الذاتية التي تتمثل في صاحب البوليصة، كالوضع الصحي مثلًا، والحالة الاجتماعية والمنشأة صاحبة البوليصة... إلى غير ذلك. وعلى الشركة أن تقوم بدراسة وافية لوضع البوليصة مستقبلًا قبل إجراء العقد لتتمكن من وضع الطرائق البديلة والدراسات التي تقودها إلى المدى الذي يمكن للشركة من خلاله معالجة المخاطر الذاتية عند تحققها ووقوعها، ومعرفة كيفية إمكان التقليل من آثارها. وهنا نستطيع القول إنه كلما زادت درجة الخطورة قبل الاشتراك في بوالص التأمين، زاد القسط الذي سيلتزم به المشترك لكي تتمكن الشركة من مواجهة تلك المخاطر وتغطية المطالبات المالية للتعويض؛ لكي تلعب الشركة دورًا منافسًا وهامًا في التقديم الأفضل لخدمات التأمين. وبالرجوع إلى إجمالي الاستثمارات لشركات التأمين في سلطنة عُمان، نجد أنها بلغت 259,923,338 ريالًا عُمانيًا خلال العام المالي 2009، مقارنة بإجمالي الاستثمارات في عام 2008 التي بلغت 251,662,069 ريالًا عُمانيًا، أي بزيادة قدرها 3.3 % (الهيئة العامة لسوق المال، 2010). إن الشركات التي تقدم خدمة متميزة عن شركات أخرى تستقطب المزيد من المشتركين، فهي تسعى إلى تطبيق قانون الأعداد الكبيرة الذي يلعب دورًا هامًا في توزيع المخاطر على بوالص التأمين. إن البعد عن المخاطر يعتبر السياسة السائدة في إدارة استثمارات الصناديق، وبذلك فإن ضمان الاستثمار (رأس المال والعائد) يعتبر عنصرًا مهمًا في إدارة أصول الصناديق، ويأتي هذا على حساب العائد الذي يمكن أن يتحقق من توجيه أصول الصناديق إلى أوعية استثمارية أخرى تدر عائدًا أفضل، وقد يكون هذا مرجعه إلى أي من الأسباب التالية أو كلها (تاوضروس، 1989):

أ- عدم توافر مدير استثمار متخصص.

ب- البعد عن شبهة إهدار المال العام.

ج- اتخاذ أسهل الأساليب في إدارة الاستثمار.

د- انخفاض قيمة المال الاحتياطي القابل للاستثمار.

هـ- عدم وجود هامش ملاءة مناسب.

و- الإفراط في الحيطة والحذر.

المبحث الثاني - مخاطر التأمين في الدول المغاربية

لعل أول أمر تفكر فيه شركات التأمين في الدول المغاربية هو كيفية التصدي لمخاطر التأمين بالرغم من تعدد أنواعها ودرجات خطورتها، ومدى تأثيرها على الملاءة المالية للشركة. ومن هذه المراحل- التي يتم البدء فيها لمواجهة المخاطر- تحصيل الأقساط بأشكالها وأنواعها المختلفة، سواء الشهرية أو السنوية، حيث يتم التغطية المبدئية لمواجهة المخاطر، ثم تليها مرحلة توزيع الأقساط المحصلة، فيتم وضع المخصصات المالية من الأقساط لمواجهة "السحوبات" النقدية الناتجة عن الالتزام بسداد تعويضات المخاطر. ومن مراحل التصدي لمخاطر التأمين في الدول المغاربية- أيضًا- مرحلة الاستثمارات طويلة الأجل، حيث يتم استثمار الأقساط المكتتبة باستثمارات متعددة بعد إنشاء دراسة الجدوى لكل مشروع استثماري، ومثال ذلك إنشاء محفظة استثمارية، وشراء أسهم في البورصات، والمساهمة في العقارات... وغير ذلك. ويمثل العائد من هذه الاستثمارات تغطية إضافية للاحتياطي في مواجهة التعويضات المستمرة عند تحقق الخطر، إضافة إلى إعادة التأمين الذي يعتبر المرحلة الانتقالية من الخطر المباشر إلى الخطر الغير المباشر، بحيث يتم تحميل جزء من المخاطر لشركات كبرى متخصصة في إعادة التأمين، من هنا يمكننا تلخيص مراحل التصدي لمخاطر التأمين في الدول المغاربية بما يلي (حطاب، 2009):

أ- تحصيل الأقساط الشهرية والسنوية بشكل دوري.

ب- وضع المخصصات المالية للسيطرة على إجمالي التعويضات.

ج- الاستثمار الأمثل للأقساط المكتتبة.

د- إعادة التأمين للبوليصة التي تتمتع بمخاطر مرتفعة.

وبهذه المراحل يمكننا مواجهة المخاطر والتصدي لها، بحيث يمكن على الأقل التقليل من حدة خطورتها على التوازن المالي للشركة والتخفيض من إجمالي التعويضات. وبذلك يتم الوصول إلى تحقيق النتائج المتوقعة من الدراسات الاكتوارية بأن تغطي الأقساط المكتتبة التعويضات على التأمين. ومن خلال الجدول التالي يمكن مقارنة الأقساط الإجمالية لشركات التأمين في الدول المغاربية خلال الفترة الواقعة بين (2005-2009) كما يلي (الاتحاد العام العربي للتأمين GAIF):

جدول رقم (2)
أقساط التأمين الإجمالية (مليون دولار أمريكي)

اسم الدولة	عدد الشركات	السنوات (2005 – 2009)				
		2005	2006	2007	2008	2009
تونس	16	545	598	694	787	753
الجزائر	9	568	640	776	1051	1065
ليبيا	12	142	149	165	242	غير متوافر
المغرب	8	1478	1675	2153	2553	2583

ويترك الباحثان الجدول السابق إلى القراء الأعزاء للنظر في مقارنة نشاط التأمين في الدول المغاربية.

الفصل الثالث - مناقشة وتحليل النتائج واختبار الفرضيات

المبحث الأول - مناقشة النتائج

يتناول هذا الفصل مناقشة وتحليل البيانات الخاصة بموضوع الدراسة ووصفها وصفًا دقيقًا للمجتمع ككل، والمتمثل في شركات التأمين في سلطنة عُمان والدول المغاربية، والعينة التي تم اختيارها من المجتمع، وصدق وثبات الأداة، والمعالجة الإحصائية التي أجريت على بيانات هذه العينة.

مجتمع الدراسة وعينتها

جدول رقم (3)
شركات التأمين في سلطنة عُمان

الرقم	أسماء الشركات	
	الشركات الوطنية	الشركات الأجنبية
1	شركة التأمين الأهلية	شركة التأمين العربية
2	الشركة العُمانية المتحدة للتأمين	شركة النسر للتأمين
3	شركة ظفار للتأمين	شركة التأمين الإيرانية
4	شركة مسقط للتأمين على الحياة	شركة اكسا للتأمين
5	الشركة العمانية القطرية للتأمين	الشركة الهندية الجديدة للتأمين
6	شركة الصقر للتأمين	الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة
7	شركة المدينة الخليجية للتأمين	شركة تشارتس ميمسا للتأمين
8	شركة رويال وصن اللاينس- عُمان	شركة عمان للتأمين
9	الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام	شركة الضمان اللبنانية
10	شركة الرؤية للتأمين	شركة المشرق العربي
11	شركة مسقط للتأمين	التأمين على الحياة (العالمية)
12	----------	التأمين العربية السعودية

حيث تم اختيار الشركات التي تمثل قطاع التأمين في سلطنة عُمان كعينة للدراسة شملت (11) شركة محلية، و(12) شركة أجنبية، لكي يتم تحليل معلومات هذه الشركات للتوصل إلى المجتمع ككل، واستخراج المؤشرات التي تعمل على تحقيق أهداف الدراسة.

الاختبارات الخاصة بأداة القياس

أ- **صدق الأداة:**

تم التحقق من صدق أداة الدراسة التي تمثل البيانات المالية لشركات التأمين في سلطنة عُمان من خلال التقارير المالية والإحصائية الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال العُماني.

ب- **ثبات الأداة:**

قام الباحثان بالتأكد من ثبات أداة الدراسة للبيانات المالية لشركات التأمين، حيث تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا بطريقة الاتساق الداخلي لحساب معامل الثبات، حيث وجد الباحثان أن مقدار معامل الاتساق الداخلي ألفا للأداة والمجالات بالنسبة للتواصل الاكتواري في شركات التأمين ككل بلغ 90.24%.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

قام الباحثان باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية للتوصل إلى التحاليل الإحصائية للبيانات بهدف تحقيق الأهداف المرسومة في إطار هذه الدراسة، حيث اعتمد $\alpha \leq 5\%$ الباحثان مستوى دلالة مقداره ألفا أقل من 5 % أو يساويه.

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ- الوسط الحسابي: قام الباحثان باستخدام الوسط الحسابي للبيانات المالية المنتقاة من عينة الدراسة للقيام بإجراء الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة.

ب- الانحراف المعياري: قام الباحثان باستخدام الانحراف المعياري لبيان وقياس مدى تشتت البيانات المالية لقطاع التأمين حول وسطها الحسابي، حيث تشير الدلالة على الانحراف المعياري المتمثل بالقيمة المتدنية إلى أن ابتعاد البيانات المالية عن وسطها الحسابي سيكون بدرجة ضعيفة، وبطريقة أخرى، كلما قلت قيمة الانحراف المعياري، كان ذلك أفضل لنتائج الدراسة.

ج- النسبة المئوية والتكرار: قام الباحثان باستخدام النسبة المئوية والتكرار لكي يتم تمثيل ووصف العينة المنتقاة للمجتمع الذي يمثل شركات التأمين العُمانية، وعددها (23) شركة أجنبية ومحلية.

د- اختبار (T-test): قام الباحثان باستخدام الاختبار الإحصائي، حيث تم إيجاد الانحراف والوسط الحسابي للعينة ككل، وذلك للوصول إلى قبول أو رفض الفرضية الصفرية والفرضية البديلة، وذلك بمستوى دلالة ألفا أقل من 5 % أو يساويه.

المبحث الثاني - تحليل النتائج والمعلومات الواردة لشركات التأمين العُمانية المكونة من (23) شركة محلية وأجنبية:

1- **ثبات الأداة**

قام الباحثان بحساب معامل ثبات الأداة بطريقة الاتساق الداخلي، وذلك حسب معادلة كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات أداة الدراسة، حيث بلغت لشركات التأمين (23 شركة) 64 %، ويمكن تمثيل ذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم (4)

المجال	الاتساق الداخلي
تحديد الخطر	0.77
وثائق التأمين	0.74
الأقساط المكتتبة	0.79
التعويضات التحميلية	0.75
العمولات وتكاليف الإنتاج	0.81
المصروفات الإدارية والعمومية	0.78
الأداة ككل	**0.64**

نلاحظ من الجدول السابق أن ثبات الأداة بلغ لتحديد الخطر 77 %، وقد بلغ لعدد وثائق التأمين 74 %، وللأقساط المكتتبة 79 %، أما للتعويضات التحميلية فقد بلغ 75%، وللعمولات وتكاليف الإنتاج 81%، وأخيرًا فقد بلغ للمصروفات الإدارية والعمومية 78 %.

المبحث الثالث - اختبار الفرضيات الخاصة بالتواصل الاكتواري:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وثائق التأمين ومخاطر التأمين.

قام الباحثان باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المالية المتعلقة بهذه الفرضية لقياس العلاقة بين وثائق التأمين في التواصل الاكتواري ومخاطر التأمين، حيث تمثلت النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيانات وثائق التأمين مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	البيانات	μ المتوسط الحسابي	δδ الانحراف المعياري
1	عدد وثائق التأمين	3.67	1.04
2	نوع وثيقة التأمين	3.59	1.09
3	قسط وثيقة التأمين	3.46	1.07
4	التعويض على وثيقة التأمين	3.43	1.01
5	مدة وثيقة التأمين	2.40	1.06
#	**وثائق التأمين ككل**	**3.28**	**1.14**

يبين الجدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع بيانات وثائق التأمين، حيث احتلت أعداد وثائق التأمين المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ 3.67، وانحراف معياري 1.04، تلتها في المرتبة الثانية أنواع وثائق التأمين بمتوسط حسابي 3.59، وانحراف معياري 1.09، تلتها في المرتبة الثالثة قسط وثيقة التأمين بمتوسط حسابي 3.46، وانحراف معياري 1.07، بينما جاءت مدة وثيقة التأمين في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 2.40، وانحراف معياري 1.06، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبيانات وثائق التأمين ككل 3.28، وبانحراف معياري بلغ 1.14. ومن خلال دراسة الانحراف المعياري لبيانات وثائق التأمين المختارة من شركات التأمين في سلطنة عُمان- نجد أن أغلب الانحرافات المعيارية تمركزت حول متوسطها الحسابي، حيث بلغ الانحراف المعياري لمجموع المتوسطات الحسابية بالنسبة لوثائق التأمين 1.14، وهذا يعكس النتائج بشكل دقيق لبيانات شركات التأمين مناصفة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية مما ينعكس إيجابًا في زيادة الثقة في النتائج الإحصائية الناتجة عن الدراسة للعينة المختارة ككل.

جدول رقم (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيانات "مخاطر التأمين" مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

الرتبة	البيانات	المتوسط الحسابي μ	الانحراف المعياري δ
1	تأمين السيارات	3.43	1.05
2	التأمينات الأخرى	3.30	1.07
3	تأمين الممتلكات	3.27	1.06
4	تأمين الحياة	3.26	1.16
5	تأمين النقل	3.20	1.00
#	**مخاطر التأمين ككل**	**3.16**	**1.09**

يبين الجدول رقم 6 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيانات مخاطر التأمين، حيث حصل تأمين السيارات على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.43، وانحراف معياري 1.05. وجاءت في المرتبة الثانية التأمينات الأخرى بمتوسط

حسابي 3.30، وانحراف معياري 1.07. أما المرتبة الثالثة فقد حصلت عليها تأمين الممتلكات بمتوسط حسابي 3.27، وانحراف معياري 1.06. أما المرتبة الأخيرة، فقد حصلت عليها تأمين النقل بمتوسط حسابي 3.20، وانحراف معياري 1.00.

وبعد دراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبيانات المالية لمخاطر التأمين في العينة المختارة، نجد أن أغلب الانحرافات المعيارية تمركزت حول متوسطها الحسابي، حيث بلغ الانحراف المعياري لمجموع متوسطات مخاطر التأمين 1.09، وهذا ينعكس بشكل دقيق على البيانات المالية لمخاطر التأمين، وهذا - بدوره - ينعكس إيجابيًا على نتائج الدراسة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام اختبار T-test، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (7)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار tset-T للفروق بين وثائق التأمين للتواصل الاكتواري ومخاطر التأمين

البيان	العدد	المتوسط الحسابي μ	الانحراف المعياري δ	قيمة t الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
وثائق التأمين	**1054**	**3.28**	**1.14**	**106.049**	**1053**	**0.000**
مخاطر التأمين	**1420**	**3.16**	**1.09**	**123.562**	**1419**	**0.000**

يتبين من الجدول رقم 7 أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وثائق التأمين للتواصل الاكتواري ومخاطر التأمين عند مستوى دلالة ألفا أقل من 5 % أو يساويه، حيث يتضح من الجدول رقم 7 أن قيمة t الجدولية بلغت 106.049، وبدلالة إحصائية 0.000، حيث شملت الفروق بين المتوسطين الحسابيين لدعم وثائق التأمين، وذلك بمتوسط حسابي 3.28 مقابل خطر التأمين بمتوسط حسابي 3.16. وبالنظر إلى الدلالة الإحصائية فقد بلغت 0.000، مما يشير إلى أنه توجد علاقة بين مخاطر التأمين والوثائق التأمينية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمخاطر التأمين 3.16، وبانحراف معياري 1.09، وبدرجات حرية 1419. ويمكننا القول إن مخاطر التأمين تعتمد على وثائق التأمين؛ لذلك لا تتمكن الشركة من معرفة مخاطر التأمين بدون معرفة وثائق التأمين لكي تستطيع الشركة حساب التوقعات المالية المستقبلية لمواجهة أي خطر قد يعرض الشركة للخسائر، والذي يرجع إلى دفع التعويضات المالية مقابل وقوع الخطر للمؤَمَّن عليه، بذلك يمكن للشركة أن تعمل على بلورة وضعها المالي قبل وقوع المخاطر بوضع مخصصات مالية لمواجهة المخاطر الغير المتوقع حدوثها.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأقساط المكتتبة ومخاطر التأمين

قام الباحثان باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المالية المتعلقة بهذه الفرضية لقياس العلاقة بين الأقساط المكتتبة في التواصل الاكتواري ومخاطر التأمين، حيث تمثلت النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (8)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيانات الأقساط المكتتبة مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	البيانات	المتوسط الحسابي μ	الانحراف المعياري δ
1	المكتتبة من تأمين السيارات	3.12	1.27
2	المكتتبة من تأمين الممتلكات	3.01	1.47
3	المكتتبة من تأمين الحياة	2.78	1.20
4	المكتتبة من التأمينات الأخرى	2.73	1.26
5	المكتتبة من تأمين النقل	2.61	1.21
#	**الأقساط المكتتبة ككل**	**2.80**	**1.24**

يبين الجدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع بيانات الأقساط المكتتبة، حيث جاء تأمين السيارات في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.12، وانحراف معياري 1.27, وجاء في المرتبة الثانية تأمين الممتلكات

بمتوسط حسابي 3.01، وانحراف معياري 1.47، ثم جاء في المرتبة الثالثة تأمين الحياة بمتوسط حسابي 2.78، وانحراف معياري 1.20, بينما جاء في المرتبة الأخيرة تأمين النقل بمتوسط حسابي بلغ 2.61، وانحراف معياري 1.21، بذلك بلغ المتوسط الحسابي لبيانات الأقساط المكتتبة ككل 2.80، وبانحراف معياري بلغ 1.24.

ومن خلال دراسة الانحراف المعياري لبيانات الأقساط المكتتبة لشركات التأمين في سلطنة عُمان- نجد أن أغلب الانحرافات المعيارية تمركزت حول متوسطها الحسابي، حيث بلغ الانحراف المعياري لمجموع المتوسطات الحسابية بالنسبة للأقساط المكتتبة ككل 1.24، وهذا يعكس نتائج الدراسة بشكل دقيق في توصيف الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العُمانية المحلية والأجنبية لأنواع التأمينات المختلفة مما ينعكس إيجابيًا في زيادة ثقة نتائج الدراسة للعينة المختارة الممثلة بـ (23) شركة.

تم استخدام اختبار T-test وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (9)
الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار T-test
للفروق بين الأقساط المكتتبة للتواصل الاكتواري ومخاطر التأمين

البيان	العدد	المتوسط الحسابي μ	الانحراف المعياري δ	قيمة t الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الأقساط المكتتبة	932	2.8	1.24	89.919	931	0.000

يبين من الجدول رقم 9 أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأقساط المكتتبة للتواصل الاكتواري ومخاطر التأمين عند مستوى دلالة ألفا أقل من 5 % أو يساويه، حيث يتضح من الجدول رقم 9 أن قيمة تي الجدولية للأقساط المكتتبة بلغت 89.919 وبدلالة إحصائية 0.000. مما يشير ذلك أنه توجد علاقة بين مخاطر التأمين والأقساط المكتتبة، ويمكننا القول إن مخاطر التأمين تعتمد على الأقساط المكتتبة لذلك لا تستطيع الشركة تحديد مخاطر التأمين بدون معرفة الأقساط المكتتبة، وعليه يتم قبول الفرضية القائلة " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأقساط المكتتبة ومخاطر التأمين.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعويضات التحميلية ومخاطر التأمين.

قام الباحثان باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المتعلقة بهذه الفرضية لقياس العلاقة بين التعويضات التحميلية في التواصل الاكتواري ومخاطر التأمين حيث تمثلت النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (10)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيانات التعويضات التحميلية مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	البيانات	المتوسط الحسابي μ	الانحراف المعياري δ
1	تعويضات تأمين السيارات	3.68	1.12
2	تعويضات تأمين الممتلكات	3.66	1.09
3	تعويضات تأمين الحياة	3.59	1.27
4	تعويضات التأمينات الأخرى	3.42	1.09
5	تعويضات تأمين النقل	3.36	1.09
#	**التعويضات المدفوعة ككل**	**3.46**	**1.15**

يبين الجدول رقم (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع بيانات التعويضات التحميلية لأنواع التأمين، حيث جاء تأمين السيارات في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ 3.68، وانحراف معياري 1.12. أما في المرتبة الثانية،

فقد جاء تأمين الممتلكات بمتوسط حسابي 3.66، وانحراف معياري 1.09. وجاء في المرتبة الثالثة تأمين الحياة، بمتوسط حسابي 3.59، وانحراف معياري 1.27. بينما جاء تأمين النقل في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ 3.36، وانحراف معياري 1.09، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبيانات التعويضات المدفوعة ككل 3.46، وبانحراف معياري بلغ 1.15.

ومن خلال دراسة الانحراف المعياري لبيانات شركات التأمين في سلطنة عُمان نجد أن أغلب الانحرافات المعيارية تمركزت حول متوسطها الحسابي، حيث بلغ الانحراف المعياري لمجموع المتوسطات الحسابية لبيانات التعويضات التحميلية ككل 1.15، وهذا يعكس النتائج بشكل جيد للتعويضات المدفوعة، مما ينعكس إيجابيًا على زيادة الثقة في النتائج الإحصائية الناتجة عن الدراسة للعينة المختارة الممثلة لشركات التأمين في سلطنة عُمان.

تم استخدام اختبار T-test وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (11)
الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار T-test
للفروق بين التعويضات التحميلية للتواصل الاكتواري ومخاطر التأمين

البيان	العدد	المتوسط الحسابي μ	الانحراف المعياري δ	t قيمة الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
التعويضات التحميلية	932	3.46	1.15	42.415	931	0.000

نلاحظ من الجدول رقم 11 أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعويضات التحميلية للتواصل الاكتواري ومخاطر التأمين عند مستوى دلالة ألفا أقل من 5 % أو يساويه، حيث يتضح من الجدول رقم 11 أن قيمة تي الجدولية للتعويضات التحميلية بلغت 42.415، وبدلالة إحصائية 0.000، مما يشير إلى أنه توجد علاقة بين مخاطر التأمين والتعويضات التحميلية، ويمكن القول إن مخاطر التأمين تعتمد على التعويضات التحميلية، لذلك لا تستطيع شركات التأمين معرفة مقدار مخاطر التأمين دون الرجوع إلى التعويضات التحميلية، وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي يتم قبول الفرضية القائلة "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعويضات التحميلية ومخاطر التأمين".

الفرضية الرابعة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمولات وتكاليف الإنتاج ومخاطر التأمين.

قام الباحثان باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات المتعلقة بهذه الفرضية لقياس العلاقة بين العمولات وتكاليف الإنتاج في التواصل الاكتواري ومخاطر التأمين، حيث تمثلت النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (12)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيانات العمولات وتكاليف الإنتاج مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	البيانات	المتوسط الحسابي μ	الانحراف المعياري δ
1	تأمين السيارات	3.16	1.20
2	تأمين الحياة	3.02	1.00
3	تأمين الممتلكات	3.01	1.01
4	التأمينات الأخرى	2.96	0.96
5	تأمين النقل	2.81	0.89
#	**العمولات وتكاليف الإنتاج ككل**	**3.08**	**1.06**

يبين الجدول رقم (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع بيانات العمولات وتكاليف الإنتاج، حيث جاء في المرتبة الأولى تأمين السيارات بمتوسط حسابي بلغ 3.16، وانحراف معياري 1.20. وجاء في المرتبة الثانية تأمين الحياة بمتوسط حسابي 3.02، وانحراف معياري 1.00. أما في المرتبة الثالثة فجاء تأمين الممتلكات بمتوسط حسابي 3.01، وانحراف معياري 1.01، بينما جاء تأمين النقل في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 2.81، وانحراف معياري 0.89،

حيث بلغ المتوسط الحسابي لبيانات العمولات وتكاليف الإنتاج ككل 3.08، وبانحراف معياري بلغ 1.06. من خلال دراسة الانحراف المعياري لبيانات شركات التأمين نجد أن أغلب الانحرافات المعيارية تمركزت حول متوسطها الحسابي، حيث بلغ الانحراف المعياري لمجموع المتوسطات الحسابية للعمولات وتكاليف الإنتاج ككل 1.06.

وهذا يعكس نتائج بيانات شركات التأمين بطريقة مثلى، مما ينعكس إيجابيًا على زيادة الثقة في النتائج الإحصائية لعينة الدراسة المتمثلة في شركات التأمين العُمانية.

تم استخدام اختبار T-test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (13)
الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار T-test
للفروق بين العمولات وتكاليف الإنتاج للتواصل الاكتواري ومخاطر التأمين

البيان	العدد	المتوسط الحسابي μ	الانحراف المعياري δ	t قيمة الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العمولات وتكاليف الإنتاج	**688**	**3.08**	**1.06**	**83.488**	**687**	**0.000**

يتبين من الجدول رقم 13 أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمولات وتكاليف الإنتاج للتواصل الاكتواري ومخاطر التأمين عند مستوى دلالة ألفا أقل من 5 % أو يساويه، حيث يتضح من الجدول رقم 13 أن قيمة تي الجدولية للعمولات وتكاليف الإنتاج بلغت 83.488، وبدلالة إحصائية 0.000، مما يشير إلى أنه توجد علاقة بين مخاطر التأمين والعمولات وتكاليف الإنتاج. نتوصل بذلك إلى أن مخاطر التأمين تعتمد على العمولات وتكاليف الإنتاج، لذلك لا تستطيع شركات التأمين تحديد مخاطر التأمين دون الرجوع إلى معرفة العمولات وتكاليف الإنتاج.

وبناءً على النتائج الإحصائية يتم قبول الفرضية القائلة: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمولات وتكاليف الإنتاج ومخاطر التأمين".

الفرضية الخامسة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المصروفات الإدارية والعمومية ومخاطر التأمين.

قام الباحثان باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات المتعلقة بهذه الفرضية لقياس العلاقة بين المصروفات الإدارية والعمومية للتواصل الاكتواري ومخاطر التأمين، حيث تمثلت النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (14)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيانات المصروفات الإدارية والعمومية
مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	البيانات	المتوسط الحسابي μ	الانحراف المعياري δ
1	تأمين السيارات	3.57	1.08
2	تأمين الممتلكات	3.23	0.98
3	التأمينات الأخرى	3.17	1.00
4	تأمين الحياة	2.99	1.02
5	تأمين النقل	2.49	1.04
#	**المصروفات الإدارية والعمومية ككل**	**3.15**	**1.06**

يبين الجدول رقم (14) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع بيانات المصروفات الإدارية والعمومية ككل، إن تأمين السيارات احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.57، وانحراف معياري 1.08، ثم جاء في المرتبة الثانية تأمين الممتلكات بمتوسط حسابي 3.23، وانحراف معياري 0.98، أما التأمينات الأخرى فقد أخذت المرتبة الثالثة بمتوسط

حسابي 3.17، وانحراف معياري 1.00, بينما جاء تأمين النقل في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 2.49، وانحراف معياري 1.04، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبيانات المصروفات الإدارية والعمومية ككل 3.15 وبانحراف معياري بلغ 1.06. من خلال دراسة الانحراف المعياري لبيانات المصروفات الإدارية والعمومية لشركات التأمين في سلطنة عُمان، نجد أن أغلب الانحرافات المعيارية تمركزت حول متوسطها الحسابي، حيث بلغ الانحراف المعياري لمجموع المتوسطات الحسابية بالنسبة لبيانات المصروفات الإدارية والعمومية ككل 1.06، وهذا يعكس نتائج الدراسة بعد إجراء الاختبارات الإحصائية بشكل إيجابي، وينعكس أثره على زيادة الثقة في النتائج الإحصائية للعينة المنتقاة والموضوعة قيد الاختبار.

تم استخدام اختبار T-test وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (15)
الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار T - tset
للفروق بين المصروفات الإدارية والعمومية للتواصل الاكتواري ومخاطر التأمين

البيان	العدد	المتوسط الحسابي μ	الانحراف المعياري δ	t قيمة الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المصروفات الإدارية والعمومية	932	3.15	1.06	96.431	931	0.000

يتبين من الجدول رقم 15 أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المصروفات الإدارية والعمومية للتواصل الاكتواري ومخاطر التأمين عند مستوى دلالة إحصائية ألفا أقل أو يساوي 5%، حيث يتضح من الجدول نفسه أن قيمة تي الجدولية للمصروفات الإدارية والعمومية بلغت 96.431، وبدلالة إحصائية 0.000، مما يشير إلى أنه توجد علاقة بين مخاطر التأمين والمصروفات الإدارية والعمومية. ويمكن القول إن مخاطر التأمين تعتمد على المصروفات الإدارية والعمومية، وعليه لا تستطيع شركات التأمين معرفة مقدار مخاطر التأمين دون معرفة المصروفات الإدارية والعمومية، إذًا يتم قبول الفرضية القائلة "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المصروفات الإدارية والعمومية ومخاطر التأمين".

النتائج والتوصيات

أولاً - النتائج

في ضوء ما تقدم من التحاليل الإحصائية يمكن تلخيص النتائج التالية:

1- أظهرت لنا نتائج الدراسة أن وثائق التأمين في سلطنة عُمان تعتبر من أهم عناصر تحديد المخاطر، من خلال معرفة نوع وثيقة التأمين، فتشير لنا التحاليل الإحصائية أن شركة التأمين تستطيع معرفة نوع الخطر مما يقود الشركة إلى معرفة مقدار الخطر.

2- أظهرت نتائج الدراسة في التحاليل الإحصائية أنه كلما ارتفعت قيمة الأقساط المكتتبة، ازدادت قيمة التعويضات المدفوعة، مما قد يعرِّض شركة التأمين إلى مخاطر غير متوقعة، خاصةً في تأمين السيارات.

3- دلت نتائج الدراسة إلى أن الدراسات الاكتوارية لشركات التأمين في سلطنة عُمان ليست في مستواها المطلوب، والسبب يعود إلى زيادة في تكاليف الإنتاج والعمولات/ مما قد يعرض شركات التأمين إلى التعثر المالي على المدى البعيد.

4- أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي لقطاع التأمين في سلطنة عُمان يساهم بجزء من المخاطر، كما أثبتت لنا التحاليل الإحصائية أن نسبة شركات التأمين الأجنبية تشكل ما يقارب 55% من قطاع التأمين العُماني.

5- أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة قوية بين التواصل الاكتواري وتحديد الخطر، وذلك أن التواصل الاكتواري يعمل على توزيع المخاطر، مما يحافظ على قطاع التأمين من التعرض للإفلاس.

6- دلت نتائج الدراسة أن المصروفات الإدارية والعمومية لقطاع التأمين في سلطنة عُمان في تذبذب من حين إلى آخر، وهذا يتطلب من عملية التواصل الاكتوارية أن تجري مزيدًا من الدراسات الاكتوارية التي بدورها تعمل على التخفيض من حدة المصروفات للتمكن من تخفيض درجة الخطورة.

ثانيًا - التوصيات

1- أن تقوم شركات التأمين في سلطنة عُمان بإنشاء دراسات اكتوارية دورية لكي تعمل على التخفيض من درجة مخاطر التأمين.

2- أن تقوم بعض شركات التأمين الأجنبية في السلطنة بجلب خبراء اكتواريين إلى السلطنة لفحص مدى الملاءة المالية لشركات التأمين المحلية وربط الدراسات الاكتوارية للشركات الأجنبية مع الشركات المحلية لكي تستطيع الهيئة العامة لسوق المال أن ترسم السياسات المالية لشركات التأمين بشكل دقيق.

3- أن تقوم الهيئة العامة لسوق المال في السلطنة برصد ابتعاث أحد موظفيها إلى الدول ذات العلاقة بالدراسات الاكتوارية لكي يتمكن من جلب الخبرات والمهارات الاكتوارية التي تعمل على مراقبة قطاع التأمين في السلطنة من خلال إعادة النظر في الدراسات الاكتوارية التي تجريها الشركات المحلية في الدول الأوروبية.

4- أن تقوم الشركات الأجنبية الموجودة داخل أراضي السلطنة بالإفصاح عن دراساتها الاكتوارية لكي تتمكن الشركات المحلية من معالجة بعض سياساتها النقدية في تحصيل أقساط التأمين؛ بهدف عدم تعرض شركات التأمين المحلية لمخاطر عدم السداد.

5- أن تقوم الهيئة العامة لسوق المال بالتنسيق مع الدول المغاربية في تبادل الدراسات الاكتوارية لكي تتمكن السلطنة من معرفة إلى أين وصل نشاط قطاع التأمين مقارنة مع الدول المغاربية.

6- أن تقوم الشركات المحلية في السلطنة باستحداث قسم مختص بالدراسات الاكتوارية في كل شركة، وذلك للتوسع في رقعة أنشطة التأمين، دون اللجوء إلى إنشاء دراسات خارجية مقابل مبالغ مالية مرتفعة أو استقطاب خبراء تأمين لدراسة مدى كفاية التغطية المالية في استحداث نشاط تأميني جديد.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- الاتحاد العام العربي للتأمين ***http://www.gaif-1.org/index.html***
- الحاج طاس. (1989). ***أداء المؤَمِن في تأمين الأضرار في القانون الجزائري***. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- السيد عبده. (1994). ***التأمين... الأسس العلمية والقواعد العملية***. ط 5. دار النهضة العربية، القاهرة، ص 239.
- الغيلاني، وميض. (1995). ***كفاءة سوق مسقط للأوراق المالية: دراسة تحليلية***. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- اللواتي، صادق. (1996). ***سوق مسقط للأوراق المالية وأهميتها في الاقتصاد العماني***. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- الهانسي، مختار. (1992). ***مقدمة في الخطر والتأمين***، جامعة الإسكندرية، ص 12-14.
- الهانسي، مختار؛ وآخرون. (1992). ***مقدمة في الخطر والتأمين***، قسم الإحصاء والرياضة والتأمين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 14.
- الهيئة العامة لسوق المال. (2010). ***مؤشرات سوق التأمين في سلطنة عُمان. 2008-2009***، سلطنة عُمان، ص15، 33-36.
- تاوضروس، فايق حنا. ***دراسة اكتوارية... معدلات الفائدة وتأثيرها على استثمارات صناديق التأمين الخاصة***. المدير العام والخبير الاكتوارى لشركة NSGB لتأمينات الحياة. 2***www.eisa.com.eg/pension2007/arabic/Lec7.doc***
- حسن، يسيرة. (2001). ***دراسة رياضية للاحتياطيات في شركات التأمين***. رسالة جامعية (ماجستير)، جامعة دمشق.
- حطاب، عمر محمد. (2009). ***دور الدراسات الاكتوارية في تحديد الأقساط وتقييم المخاطر لتأمين الحياة في الأردن***. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، ص ص 54-55.
- دريباتي، يسيرة. (2006). ***دراسة اكتوارية تحليلية لتأمين المجموعات: دراسة تطبيقية للنقابات المهنية***. رسالة جامعية (دكتوراه)، جامعة دمشق.
- شربتجي، هدى صليبا. (1999). ***تسويق التأمين وتنمية المهارات والكفاءات التسويقية في شركات التأمين***. رسالة جامعية (ماجستير)، جامعة حلب.
- عبد المطلب، عبدة. (1994). ***التأمين: الأسس العلمية والقواعد العملية***. دار النهضة العربية. ط 5. القاهرة، ص 114- 125.
- عبد الوهاب، عبد الله. (2007). أثر ***نظم المعلومات المحاسبية على النظام المحاسبي في شركات التأمين التعاوني: دراسة حالة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة في الفترة من 2001 – 2005***. رسالة جامعية (ماجستير)، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- عبد ربه، إبراهيم. (2003). ***التأمين ورياضاته***. الدار الجامعية، مصر، 2003/2002، ص 10.
- قاموس منير البعلبكي. أي طبعة تحت مصطلح (Actuary).

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية

- Atkinson, M.E. et al. (2000). ***An Introduction to Actuarial Studies***. Edward Elgar Publishing Ltd., UK, p. 103.
- Society of Actuaries (SOA). ***http://www.soa.org/about/about-what-is-an-actuary.aspx***

The Role of Actuarial Communicate Contemporary in Determining of Risks Insurance For Oman and the Western Countries from the Middle East

Prof. Dr. Jumah' M. Abbad
Dept. of Finance and Banking
Faculty of Finance and Business Adm.
Al al-Bayt University - Jordan

Omar M. Shudifat
Researcher
Hashimite University
Jordan

ABSTRACT

The researchers studied the insurance sector in the Sultanate of Oman after being identified on the most important foundations of the actuarial studies in the Sultanate to achieve the role of Actuarial communicate, which aims to coordination and cooperation between the Arab countries to examine the financial situation of the reality of the insurance sector the Arab compared to other countries and the role of Actuarial communicate contemporary statement of those companies and the risks that may be suffered by the insurance sector.

The study also came to know the reality of the insurance sector in the Western countries from the Middle East and what the risks might be exposed to and how to minimize the severity of those risks. Where the problem of the researchers of the financial indicators of companies engaged in insurance or reinsurance by which to determine the type of risk but cannot determine the amount of this risk and time of occurrence.

So, the researchers developed hypotheses of this study was the main hypothesis, which states that there are no statistically significant differences between contemporary and Actuarial communicate risk insurance. And concluded the researchers in this study to the results that it was most important that the premiums written in the Sultanate of Oman on the rise with the passage of time is an indication to the high degree of risk rings the study's recommendations was the most prominent that the local companies in the Sultanate's development department specialized studies, actuarial, and that to expand the scope of activities insurance without resorting to the establishment of external studies in exchange for money or attract high insurance experts to study the adequacy of financial coverage in the development of new insurance activity.